



الشبكة العربية للتربية المدنية
Arab Network for Civic Education ANUHRE

دراسة رعاية وتعليم الطفولة المبكرة في محافظة معان

أكاديمية التغيير للدراسات الديمقراطية والتنمية
الشبكة العربية للتربية المدنية - أنهر

2012

الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان

تقع محافظة معان جنوب الأردن وتمتد من حدود محافظة العاصمة وحتى الحدود السعودية- الأردنية جنوباً وتعد هذه المحافظة أكبر محافظات المملكة مساحة إذ تقدر مساحتها 33163 كم² أي بنسبة 37.1% من مساحة الأردن الكلية.

بلغ عدد سكان المحافظة عام ٢٠٠٤ حوالي 104299 نسمة، ومن المقرر عقد التعداد الوطني التالي في عام 2014. اما بحسب تقديرات عام ٢٠٠٩ تشير إلى ان عدد سكان المحافظة 116,200 نسمة حسب النسب التالية:

نسبة الذكور إلى الإناث	52.50% إلى 47.50%
نسبة الأردنيين للجنسيات الأخرى	93.84% إلى 6.16%
سكان الحضر	54.9%
سكان الأرياف	45.1%
المجموع	116,200

المصدر وزارة الداخلية - الأردن Jordanian ministry of interior

و من أهم خصائص ومحددات الوضع السكاني في المحافظة:

- انخفاض الكثافة السكانية في محافظة معان إذ تشكل النسبة الأقل على مستوى الأردن.
- توزيع السكان داخل المحافظة محدود في مناطق قليلة.
- الخلل الديمغرافي بين توزيع السكان وتوزيع الموارد.

الخصائص الحيوية والميزات الاستراتيجية:

تمتاز محافظة معان بمجموعة من الخصائص الحيوية والميزات الاستراتيجية في الموارد والثروات الطبيعية الفوسفات، الحجر الجيري، الرمل الزجاجي والأحجار شبه الكريمة، ويوجد في معان أهم الثروات الأثرية كالبتراء، وقلعة الشوبك، وأدح والحميمه.

الإدارة المحلية والخدمات الصحية:

يوجد في المحافظة (7) مجالس بلدية وثلاثة مجالس قروية ومستشفين، الأول يقع في وسط مدينة معان والثاني في وادي موسى، كما يتم خدمة (51) تجمعاً سكانياً من خلال ثلاثة مراكز صحية شاملة.

جهود التنمية في محافظة معان

تعاني معان من تعثر جهود التنمية وعدم وجود رؤية واضحة حيالها. وفيما يلي رصد لأهم مظاهر الخلل التنموي كما وردت في نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي الثاني لمحافظة معان "تحليل الفجوة" الذي أعدته جامعة الحسين بن طلال (2004)

- ما تزال مؤشرات التنمية البشرية في محافظة معان تدل على تواضع مستوى الحياة ونوعيتها وهذه المؤشرات تشمل مستويات التغيير الاجتماعي ودخل الفرد والبطالة ونسبة النشيطين اقتصادياً ومستويات التعليم والأمية ورعاية الأسرة والطفولة.
- ما تزال التنمية الموجهة إلى هذه المنطقة نخبوية تقتصر على مشاريع استراتيجية وخدمية محدودة تقتصر أحياناً إلى البعد المجتمعي.
- كما يزال التخطيط التنموي لهذه المنطقة يعاني من المركزية فالتخطيط يتم في المركز ويتم عن بعد والأدارة عن بعد ولم تتل المنطقة عملية تخطيط وإدارة من الداخل.
- استناداً إلى دراسة الفقر التي تم اعدادها من قبل الحكومة الأردنية والبنك الدولي والذي تم نشره في 2004/8/31 وما تم تحديده بموجب الدراسة إن مجمل المشاكل التنموية التي تعاني منها المحافظة ذو ارتباطات مباشرة وغير مباشرة بواقع التعليم واكساب المعرفة. وفي مقدمة ذلك ارتفاع معدلات الأمية وتحديداً بين النساء والتسرب من التعليم العام ونوعية التعليم العالي ومدى اتساع قاعدته الأفقية وتنوعه. هناك فجوة بين المحافظة والمستوى الوطني للألتحاق بالتعليم فقد بلغ المعدل العام للألتحاق بالمؤسسات التعليمية (47.6%) للأناث و (47.2%) للذكور مما يدل على أن نصف المجتمع في سن 6 سنوات وأكبر هم تقريباً على مقاعد الدراس فقط. الأمر الذي يشير إلى بؤر إعاقه التغيير الاجتماعي بأبعاده الاقتصادية والثقافية

الإعاقات

قدرت نسبة المعاقين في الأردن وحسب التقديرات الدولية ما بين 6% إلى 10% أما فيما يتعلق بالإحصاءات المتعلقة بالإعاقات في محافظة معان هي 9.2% وهي تقترب من الحد الأعلى للتقدير على المستوى الوطني. وتعود أسباب الإعاقات لأسباب كامنة (خلقية) 71.6% ولأسباب خارجية (بيئية) 20.3% وإلى زواج الأقارب 4.3% .

المشاركة والمجتمع المدني:

تعني المشاركة وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون للناس دور فاعل في إدارة شؤون مجتمعهم. وأن تتاح لكل الناس ذكور وإناث فرص متساوية وكافية لعرض قضاياهم والتعبير عن مصالحهم والتعبير عن رأيهم في السياسيات ومخرجات العمليات العامة. أن مؤسسات المجتمع المدني في محافظة معان لها دور ضعيف في المحافظة إذ تبلغ 83 مؤسسة أهلية من بينها 48 جمعية خيرية و 8 مننديات وروابط ثقافية و 18 أندية شبابية و 8 فروع للنقابات والروابط المهنية وفرع لحزب واحد

جيوب الفقر

أسنادا إلي دراسة الفقر التي تم اعتمادها من قبل الحكومة الأردنية والبنك الدولي والتي تم فيها تحديد جيوب الفقر في الأردن والتي نشرت بتاريخ كانون ثاني 2005 حددت الدراسة (20) منطقة تزيد فيها نسبة الفقر عن 25% وكان نصيب محافظة معان أربعة مناطق هي: لواء الحسينية نسبة الفقر فيها 46,9% قضاء الجفر 46% قضاء أذرح 41,3%, قضاء المريغة 41,3% وهذه ملامح جيوب الفقر في محافظة معان حسب دراسة "مسح الواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي لمناطق جيوب الفقر" الصادرة عن وزارة التخطيط في كانون الأول 2010

► لواء الحسينية

يتبع قضاء الحسينية إلى محافظة معان ويبعد مسافة 47 كم عن مركز المحافظة شمالاً. ويبلغ عدد سكان القضاء الحسينية (10,020) نسمة موزعين على الحسينية والهاشمية وروضة الأمير هاشم وروضة الأمير رعد. وتبلغ نسبة الإناث 50.7% والذكور 49.3%، ويبلغ معدل حجم الأسرة باللواء حوالي 6.4 فرد مقارنة بـ 6.3 على مستوى محافظة معان و5.7 على مستوى المملكة، ويعود ذلك إلى الزواج المبكر و الجهل في أساليب تنظيم الأسرة و بسبب تعدد الزوجات. الصحة: يوجد في المنطقة أربع مراكز صحية موزعة على منطقة الحسينية والهاشمية حيث يوجد ثلاث مراكز صحية في الحسينية مركز صحي أولي ومركز طوارئ ومركز الأمومة والطفولة ومركز صحي أولي في منطقة الهاشمية ، حيث لايفي هذا المركز بحاجة السكان من العلاج والرعاية الصحية ولا يوجد في المركز أسره للعناية بالمرضى، وان عدد الأطباء

لا يكفي للمرضى المراجعين حيث أن المراجعين للمراكز في اليوم الواحد يبلغ عددهم ما يقارب 180 مريض، والأطباء يعملون في المراكز بنظام المناوبات، وهذا لا يكفي لتقديم الرعاية الصحية والعلاج للمرضى بالشكل المطلوب . ويحتاج لواء الحسينية إلى مركز صحي شامل يحتوي على عشرة أسر وقسم للعناية الحثيثة وقسم للتوليد . حيث ان اقرب مستشفى للمنطقة يبعد عنها 50كم

التعليم: خدمات التعليم مقبولة الى حد ما إلا أن هذا القطاع يواجه جملة من التحديات وأهمها ارتفاع نسبة الأمية في المنطقة والتي بلغت حوالي (14%) من مجمل السكان وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدل العام للمملكة (7.5%)، فان ارتفاع هذه النسبة يعمل على عرقلة الجهود التنموية وخاصة في مجالات التعليم والتدريب لتطوير القدرات والمهارات في المجالات المختلفة، ومن تحديات الواقع التعليمي أيضا عدم استقرار الكادر التعليمي، وبعد المدارس عن الطلبة وعن اسكانات المعلمين، أضف الى ذلك ضعف التحصيل العلمي حيث بلغت نسبة النجاح في الثانوية العامة (23.7%) وهي اقل بكثير من النسبة العامة للمملكة (57%).

▶ أنرح

يتبع قضاء اذرح إداريا إلى محافظة معان ويقع الى الشمال الغربي منها، يحده من الشرق لواء قصبه معان ومن الغرب لواء البتراء ومن الجنوب قضاء أيل ومن الشمال لواء الحسينية والشوبك، تبلغ مساحة القضاء (293.89) كم² تشكل ما نسبته (0.88%) من مساحة محافظة معان ، ويتشكل القضاء من (10) تجمعات سكانية منها تجمعان سكانيان غير مستقران من البدو والرحل هما تجمع ملغان والعرجا، ويتم خدمة التجمعات السكانية في القضاء من خلال بلدية واحدة وهي بلدية الأشعري . يبلغ إجمالي عدد السكان (4450) نسمة، يوجد في القضاء نحو (664) أسرة، ويبلغ معدل أفراد الأسرة في القضاء (6.7)، في حين انه على مستوى المملكة (5.4) فرد. وعن حالة الفقر في القضاء، فقد بلغت نسبة الفقر في القضاء (23.1%) في عام 2006 وفي عام 2008 ارتفعت إلى (27.7%) أي بمقدار (4.6%)، إذ يعتمد (20.5%) من الأسر في القضاء على مساعدات صندوق المعونة الوطنية، وتشكل البطالة في القضاء ما نسبته (19%).

الصحة: الخدمات الصحية فأبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع هو نقص في أعداد الكوادر الصحية العاملة في المنطقة وعيادات الاختصاص الضرورية كالنسائية والتوليد، الأطفال وبعض التجهيزات الضرورية، وأكثر الأمراض شيوعا فقر الدم وسوء التغذية.

التعليم: يبلغ عدد المدارس في القضاء (11) مدرسة، تتوزع المدارس على كل من منطقة المنشية (5) مدارس، اذرح (2) مدرسة و(2) مدرسة في المحمدية، مدرسة واحدة في منطقة الجريا، ومدرسة واحدة في منطقة بئر أبو العلق، من هذه المدارس

(4) للذكور و (7) مختلطة، من ضمن هذه المدارس مدرسة واحدة -ثانوية- تتبع للثقافة العسكرية، ويخلو القضاء من المدارس الشاملة والمدارس المهنية.

يبلغ عدد رياض الاطفال (5) وعدد طلاب رياض الأطفال (102) طفل منهم (42) طفل في منطقة المنشية التي تعتبر اكبر تجمع سكاني في القضاء.

يصل عدد الطلبة المتسربين من مدارس القضاء الي (17) طالب أي ما نسبته (1.02)% من عدد الطلاب الكلي (65)% منهم من مدارس منطقة المحمدية، إذ يبلغ عدد الطلبة المتسربين من مدارس المحمدية (11) طالب من أصل (241) أي ما نسبته (4.6) كما يبلغ عدد الطلبة المتسربين من منطقة أبو العلق الأساسية (3) من أصل (45) طالب أي ما نسبته (6.66) من عدد الطلبة في هذه المدرسة، وتعود أسباب التسرب في الغالب الى الزواج المبكر للإناث والتحاق الذكور للعمل بالقوات المسلحة، الارتحال والتنقل للأهالي حسب فصول السنة وعدم وعي بعض الأهالي لأهمية التعليم

► الجفر

يتبع قضاء الجفر إداريا إلى محافظة معان ويقع الى الشرق منها على الطريق الرئيسي ما بين معان والأزرق النافذ الى الحدود العراقية، ويمتد القضاء الى الحدود السعودية شرقا، تبلغ مساحة القضاء (28.174) ألف كم² تشكل حوالي ثلث مساحة المملكة، ويتشكل القضاء من (11) تجمع سكاني منها ثلاثة تجمعات سكانية مستقرة احدها تجمع المدورة يبعد (200) كلم عن مركز القضاء اما بقية التجمعات فهي من البدو الرحل تتوزع على تجمعات متباعدة جدا عن مركز القضاء وبأبعاد تتراوح بين (70-130) كم، اما الخدمات البلدية فتتوزع على بلدية الجفر ومجلس خدمات المدورة.

يبلغ إجمالي عدد السكان (8180) نسمة، يوجد في القضاء نحو (1062) أسرة، ويبلغ معدل أفراد الأسرة في القضاء (7.7)، في حين انه على مستوى المملكة (5.4) فرد.

وعن حالة الفقر في القضاء، فقد بلغت في عام 2006 ما نسبته (26.6%) وفي عام 2008 انخفضت بشكل طفيف إلى (25.7%) أي بمقدار (0.9%)، وتعتبر هذ النسبة ضمن الحدود الدنيا في نسب الفقر لمناطق جيوب الفقر، وتعتمد (39%) من الاسر في القضاء على مساعدات صندوق المعونة الوطنية، وتشكل البطالة في القضاء ما نسبته (18.2%).

الصحة: اما الخدمات الصحية فهي ضعيفة وتشمل عدد من التحديات أبرزها نقص أعداد الكوادر الصحية العاملة في المنطقة وعيادات الاختصاص الضرورية كالنسائية والتوليد والاطفال بالاضافة الى ضعف التغطية الصحية لمناطق البدو المنتقلين في تجمعاتهم المتناثرة في مختلف مناطق القضاء، واكثر الامراض شيوعا فقر الدم وسوء التغذية.

التعليم:

- يبلغ عدد المدارس في القضاء (8) موزعة على منطقتي الجفر (5) مدارس والمدورة (3) مدارس، منها (3) للذكور و(1) للإناث و (4) مختلطة.
- يقتصر التعليم في مدارس الذكور الثانوية على الفرع الأدبي أما الإناث فهناك مدرسة واحدة في الجفر تدرس الفرع العلمي (توقف في العام الدراسي 2010/2011) لقلة أعداد الطالبات المسجلات في هذا الفرع حيث يضطر بعض الطلاب الى الرحيل الى معان مع أسرته لدراسة التخصص المطلوب.
- يخلو القضاء من المدارس الشاملة والمدارس المهنية.

► قضاء المريغة

يقع قضاء المريغة في الجزء الجنوبي من محافظة معان حيث يمتد حتى حدود محافظة العقبة جنوبا ومدينة معان وإيل شمالا، ومن الجهة الغربية تمتد لحدود إقليم البتراء ومن الجهة الشرقية إلى حدود مدينة معان ومنطقة المدورة، ومعظم تجمعات القضاء تقع ضمن سلسلة جبال الشراه العالية. وتبلغ المساحة الإدارية لقضاء المريغة حوالي (650) كم².

يبلغ التعداد السكاني للقضاء حسب إحصائيات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2009 حوالي (8325) نسمة، وتشكل نسبة الذكور منهم (51.2%)، ويعمل معظم سكان القضاء بالزراعة وتربية المواشي والتجارة والوظائف العامة، وتعتبر المنطقة من المناطق التي ترتفع فيها نسبة البطالة ويتدنى مستوى الدخل مما ينعكس سلبا على المستوى التعليمي للسكان ويبلغ عدد المساكن الواقعة ضمن حدود القضاء لغاية منتصف عام 2009م (3000) منزل.

وتتصف المنطقة بالطابع العشائري حيث يتوزع السكان على (13) عشيرة. ويتوزع هؤلاء السكان في (9) قرى هي (المريغة، قرين، سويمرة، طاسان، القاسمية، الفيصلية، أبو اللسن، رأس النقين، الثغرة)، أكبرها مركز القضاء بلدة المريغة.

الصحة:

يوجد في القضاء (2) مركز صحي أولي في قريتي المريغة والفيصلية ويوجد (6) مراكز صحية فرعية تتوزع على باقي المناطق، كما يوجد (7) صيدليات ضمن هذه المراكز وفيها (2) طبيب عام وبالإضافة إلى طبيب أسنان و(7) ممرضين وعيادة أمومة وطفولة وتخدمها سيارة إسعاف واحدة فقط ويبعد اقرب مستشفى عن المنطقة (25) كم وهو مستشفى معان. يوجد عيادة صغيرة في التجمعات الأخرى عدا الثغرة والقاسمية ويزور تلك العيادات طبيبان من مركز صحي المريغة بمعدل (4) ساعات في يومين فقط بالأسبوع.

ولكن هناك بعض التجمعات السكانية التي لا تتوفر فيها الخدمات الصحية مثل (الثغرة، والحياض، و اللوافية، ومثلث طاسان)، لا يزور منطقة القضاء أي طبيب اختصاص ويضطر المواطنين لمراجعة مستشفى معان كما ويوجد نقص حاد في الأدوية في عيادات القضاء .

التعليم:

يوجد في القضاء (22) مدرسة منها (9) مدارس للذكور و (3) مدارس إناث و (10) مدارس مختلطة وعدد المدارس الثانوية (9) مدارس و(18) مدرسة مملوكة للحكومة و (4) مستأجرة. ويلتحق بهذه المدارس (2487) طالب منهم (1235) طالبة. عدد المعلمين (285) معلم ومعلمة منهم (178) معلمة، يوجد (6) رياض أطفال

وبالنظر الى المعلومات الواردة في مسح وزارة التخطيط الصادر عام 2010، من الملاحظ تشابه المؤشرات السكانية والتعليم والصحة مع ما ورد في نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي الثاني لمحافظة معان "تحليل الفجوة" الذي أعدته جامعة الحسين بن طلال عام 2004 على الرغم من مرور ما يزيد عن ستة أعوام من البحث والمسوحات الميدانية. فالخصائص الاجتماعية تظهر أن المتوسط الحسابي لحجم الأسرة في مناطق جيوب الفقر تبلغ (6,9) وأن نسبة الأمية تصل الى (14%) كما في لواء الحسينية أما بالنسبة الى الصحة فالمراكز الصحية لا تفي بحاجة السكان و أن فقر الدم وسوء التغذية منتشر بين الأطفال. وأن التسرب من المدرسة وضعف التحصيل كما في لواء الحسينية من الملامح الهامة لمناطق جيوب الفقر) فقد بلغت نسبة النجاح في الثانوية العامة (23,7%).

إن إقامة المشاريع كما وردت في تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2008 تظهر أن أولويات الوزارة لم تكن الأهتمام بالتعليم حسب الجدول أدناه الذي يرتبط ارتباطاً بالتنمية في محافظة معان من من تواضع القدرات البشرية في مجال التعليم والتدريب والقادره على إدارة المشاريع الاستثمارية التي يتم الأعداد لها ,ان المركزية وضعف التنسيق مع المؤسسات العاملة في المحافظة تعتبر من أهم التحديات التي تواجه التنمية ومجابهة الفقر وهذا ما خلصت اليه دراسة جامعة الحسين بن طلال" (أن التخطيط التنموي لهذه المنطقة يعاني من المركزية ويتم عن بعد وان هناك فقر كبير وواضح في المعلومات والبيانات المتعلقة بالمنطقة من ناحية الموارد والخصائص العامة للسكان")

مشاريع البنية التحتية الداعمة للاستثمار	
معان	المشروع
	1. حديقة الملك عبد الله/مباشرة بالمرحلة الثانية
	2. ترميم خربة اذرح/أنجز
	3. ترميم موقع بسطة/أنجز
	4. ترميم قلعة عنيزة/أنجز
	5. تنظيف الكهوف الأثرية في البتراء/أنجز
	6. إنارة ملعب معان/أنجز
	7. إعادة إنشاء مجموعة حفائر في باير الشومري
	8. طبقة حماية لطريق رأس النقب/أنجز
	9. إيصال التيار الكهربائي للموقع الدائم للجامعة
	10. معسكر اذرح
	11. قلعة عنيزة
	12. حديقة الوعيره / البتراء
	13. قصر الملك المؤسس
	14. دعم فنادق وادي موسى
	15. طرق زراعية المرحلة الاولى
	16. طرق زراعية المرحلة الثانية
	17. طرق زراعية المرحلة الثالثة
	18. طريق نملة مرحلة (1)
	19. طريق نملة مرحلة(2)

و مما لا شك فيه، أن الأهتمام بالتعليم كاداة رئيسية لتغيير القيم والمواقف والمهارات والسلوكيات وانماط الحياة يكفل بناء المعرفة بأهمية التنمية الاقتصادية القادره على تطوير المحافظة وزيادة القدره على مواجهة الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

التعليم في محافظة معان

قدرت إحصائيات وزارة التربية في عام 2012 عدد المدارس في محافظة معان بـ 183 مدرسة وعدد غرف رياض الأطفال 84 غرفة وعدد غرف التعليم الأساسي 899 غرفة وعدد غرف التعليم الثانوي 188 غرفة وعدد مراكز حو الأمية 25 مركزا وعدد طلبة رياض الأطفال 1415 طالبا وعدد طلبة التعليم الأساسي 20301 وعدد طلبة التعليم الثانوي الأكاديمي 2815 طالبا وعدد طلبة التعليم الثانوي المهني 2192 طالبا وعدد الطلبة المشمولين بمشروع التغذية المدرسية 11810 وعدد الملتحقين بمراكز الأمية 295. وتشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم - كما هو مبين في الجدول أدناه - أن 60% من طلبة الصف الأول الابتدائي من كلا الجنسين هم من التحقوا برياض الأطفال.

النسب المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول ممن التحقوا سابقا برياض الأطفال حسب المحافظة لعام 2009-2010

النسبة	الصف الأول 2009-2010			روضة (2) 2008-2009			المحافظة
	مجموع طلاب الأول	عدد طلبة الصف الأول الأساسي اناث	عدد طلبة الصف لاول الاساسي ذكور	مجموع طلاب روضة 2	عدد الطلبة في مرحلة الروضة 2 اناث	عدد الطلبة في مرحلة الروضة 2 ذكور	
50.21	25451	12382	13069	12778	6171	6607	اربد
54.04	10170	4958	5212	5496	2638	2858	البلقاء
43.00	22553	11055	11498	9698	4558	5140	الزرقاء
56.62	2259	1088	1171	1279	615	664	الطفيلية
45.93	54464	26495	27969	25015	11795	13220	العاصمة
55.97	3452	1714	1738	1932	973	959	العقبة
59.25	5956	2841	3115	3529	1735	1794	الكرك
28.85	7741	3727	4014	2233	1055	1178	المفرق
49.05	4412	2126	2286	2164	1052	1112	جرش
58.06	3307	1585	1722	1920	922	998	عجلون
57.62	3782	1863	1919	2179	1025	1154	مأدبا
60.74	3044	1472	1572	1849	929	920	معان
47.80	146591	71306	75285	70072	33468	36604	المجموع

الصعوبات التي تواجه التعليم في المحافظة:

- **التعليم في صفوف مجمعة** وتعني وجود طلاب من صفوف مختلفة تندمج في نفس غرفة الصف دون أن يكون لدى المعلمين مهارة في هذا النوع من التعليم. فالطلاب من صفوف مختلفة , وأفتقار المعلمون للتدريب والتأهيل على إدارة صف من الأطفال المختلفين من الأعمار فالأطفال لا يحصلون بالضرورة على التعليم المناسب في هذه الظروف. مما يتطلب تنفيذ برامج لرفع مستوى المعلمين غير المؤهلين
- **التكاليف المباشرة للتعليم:** ترجع معدلات التسرب العالية والالتحاق المنخفضة إلى التكاليف المباشرة التي ترهق كاهل الأسرة. فالزي المدرسي واللوازم المدرسية والمواصلات هي سبب بقاء الطفل في البيت. فالآباء الذين لا يستطيعون دفع تكاليف غير المباشرة لإبقاء جميع أطفالهم في التعليم الأساسي يختارون في غالب الأمر إبقاء بناتهم في البيت للقيام بأعمال المنزل الروتينية أو لتجنب المخاطر الأمنية. ولأن تعليم الأبناء يعطي منافع مباشرة للأسرة أكثر من تعليم البنات.



"نستطيع ضمان إيقاف الفقر عند عتبة المدرسة"

أهمية رعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة في منطقة معان ومناطق جيوب الفقر

أن جميع الأطفال بغض النظر عن أماكن سكنهم لهم الحق في الحصول على التعليم والرعاية الصحية وأن الاستراتيجية الوطنية للتخلص من الفقر يجب أن تؤكد على التعليم لأننا نستطيع ضمان إيقاف الفقر عند عتبة المدرسة

نظرة إلى أهمية الطفولة المبكرة

تهدف تنمية الطفولة المبكرة إلى إعطاء الأطفال أفضل بدايه ممكنه، مع التركيز على السنوات الأولى التي يشهد الدماغ خلالها تطوراً سريعاً. وتشمل هذه العملية التعليم قبل المدرسي بالإضافة إلى تنمية المهارات مثل اللغة والتفاعل الاجتماعي. ويشكل الغذاء الصحي والرعاية الطبية مكونات إضافية .

"تبنى المجتمع الدولي حق تنمية الطفل ووافق عليه. ان اتفقيه حقوق الطفل تبرز بوضوح اهمية تنمية الطفولة المبكرة. وتتص بان للطفل الحق ان ينمو الى " أقصى حد ممكن" . (المادة السادسة) وان " تعترف الدول الاطراف بحق كل طفل ان يعيش في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني ونماءه العقلي والروحي والاخلاقي والاجتماعي (المادة 27)

يستطيع لآباء والامهات والمعلمين ومقدمي الرعاية تحديد مستوى تطور الرضع وصغار الأطفال من خلال التفاعل واللعب. وتعتبر مشاركتهم في التعلم المبكر امر بالغ الاهميه ويضع الاساس لمستقبل التعلم في المدرسة. ان الهدف الاسمى من التعليم المبكر هو ضمان التحاق الأطفال المحرومين المدرسة في الوقت المناسب بالاضافة الى تنمية استعدادهم العقلي والمعرفي، والاجتماعي، والعاطفي للمدرسة.

وفقا لمجلة لانست الطبية العالمية: " أن أكثر برامج تنمية الطفولة المبكره هي تلك البرامج التي توفر خبرات تعليمية مباشرة للأطفال وأسرههم , بحيث تكون مكثفه بشكل وتستهدف الأطفال الأصغر سناً وأكثر حرماناً، وتتكامل مع الأنظمة الأخرى كالتغذية أو دعم الأسرة وذات أمد بعيد" (سلسلة لانست حول الرعاية الطفولة المبكرة).

تشريعات وزارة التربية والتعليم حول مرحلة رياض الأطفال:

تم إنشاء قسم رياض الأطفال في وزارة التربية والتعليم عام 1994م، حيث كانت مهمته الإشراف على تأسيس وترخيص رياض الأطفال الخاصة ومتابعتها، والإشراف عليها ميدانياً.

وتعد مرحلة رياض الأطفال في قانون التربية والتعليم رقم 3 لسنة 1994م مرحلة رسمية غير إلزامية، ويمثل قسم رياض الأطفال أحد أهم شعب التعليم العام وتهدف هذه المرحلة حسب المادة (8)وتهدف مرحلة رياض الأطفال:

أ. توفير مناخ مناسب يهيء للطفل تربية متوازنة تشمل جوانب الشخصية والعقلية والروحية والوجدانية تساعده على تكوين العادات الصحية السليمة وتنمية علاقاته الاجتماعية وتعزيز الاتجاهات الايجابية وحب الحياة المدرسية.

ب. تنشئ الوزارة رياض الأطفال في حدود إمكانياتها وفق خطة مرحلية .

ج. تنظيم الشؤون الفنية والإدارية الخاصة برياض الأطفال وفق تعليمات يصدرها الوزير

كما وينص قانون وزارة التربية والتعليم لعام 1994 ضمن مهام مجلس التربية والتعليم حسب المادة 24 بأن من مهام وزير التربية والتعليم أن يعمل على تطوير استراتيجيات لربط التعليم بالخطط التنموية المقررة في المملكة وعرضها على المجلس.

أهداف إستراتيجية الطفولة المبكرة في الأردن في مجال التخطيط والإدارة (آب 2000 المجلس الوطني لشؤون الأسرة, اليونسيف)

1. تطوير دور المجتمع والدولة في المجالات المختلفة برعاية الأطفال وتنمية الطفولة المبكرة , لضمان التنشئة الصحيحة في إطار من الحرية والكرامة الإنسانية والقيم الروحية والبيئة الاجتماعية والصحية السليمة.
2. تطوير القدرات المؤسسية لدى الجهات والمؤسسات الحكومية المعنية . بما في ذلك القطاع التطوعي .لتطوير مهام التخطيط والتقييم لمرحلة الطفولة المبكرة والأشرف عليها . متابعة التطورات العلمية في هذا المجال وأستثمار هذه التطورات بما ينسجم مع البيئة الثقافية للمجتمع
3. ضمان التنسيق والتكامل بين الجهات والمؤسسات المعنية بشؤون الطفولة المبكرة.
4. تنمية الموارد البشرية العاملة في مجال التخطيط والإشراف والإدارة لمرحلة الطفولة المبكرة.

تطوير سياسات التمويل المعنية بالطفولة المبكرة وتوجيهها

وفي عام 2004 تم وضع الخطة الوطنية الأردنية للطفولة (2004-2013) التي أكدت على تنمية الطفولة المبكرة والتي شملت :

1. زيادة نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال (روضة أولى) من 28% إلى 35% بحلول عام 2008 وإلى 50% بحلول عام 2013 وفي رياض الأطفال (روضة ثانية) من 47% إلى 52% بحلول عام 2008 وإلى 70% بحلول عام 2013 ونص البند "1,1,1-السعي لجعل السنة الثانية من رياض الأطفال إلزامية" بحلول عام 1013
2. توفير خدمة الحضانة للأمهات العاملات.
3. تحديد نتائج الأطفال الأردنيين المرغوبة والمتوقعة من الولادة الى ما دون تسع سنوات (معايير ومؤشرات الطفولة المبكرة)
4. تقييم مواد لرياض الأطفال والحضانات وإعدادها
5. وضع نظام وطني تدريبي للعاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة.
6. وضع إطار وطني لجميع مؤسسات الطفولة المبكرة.

7. إدماج المجتمعات المحلية ببرامج الطفولة المبكرة والوصول إلى الوالدين بالتثقيف حول رعاية وتنمية الطفولة المبكرة.

وقد خصصت الموازنة العامة في الفصل 2501- وزارة التربية والتعليم لبرنامج التعليم لرياض الأطفال فصل 4420 هدفا لهذا البرنامج هو زيادة نسب الإلتحاق الاجمالية في رياض الاطفال وخاصة في المناطق الريفية والفقيره (الاقل نموا والاكثر حاجة) وذلك ضمن مظلة تنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلم.

وتوضح خطة برنامج التعليم لرياض الأطفال طبيعة الخدمات التي سيقدمها البرنامج على النحو التالي :

1. تدريب معلمات رياض الأطفال على المنهاج الوطني التفاعلي وبرنامج العمل مع الأطفال الصغار اضافة للبرامج التدريبية الاخرى .
2. تأمين رياض الاطفال الحكومية بالأثاث والتجهيزات اللازمة .
3. عقد دورات التوعوية للفئات المستهدفة في برامج الرعاية الوالدية.
4. إشراك أولياء امور الأطفال كمتطوعين داخل غرفة الصف
5. تقديم التغذية اللازمة في رياض الأطفال الحكومية .
6. انشاء غرف لرياض الاطفال في مختلف مناطق المملكة .
7. تزويد رياض الأطفال بالكتب والالعاب والقرطاسية اللازمة للطفل.

ولكن كما يشير الجدول أدناه، فإن الزيادة في اعداد الملتحقين برياض الأطفال لا تواكبها زيادة ملحوظة في مخصصات وزارة التربية والتعليم لتحقيق هذا الهدف من الجهة الاخرى مما يجعل تحقيق هذا الهدف صعباً نظراً لعدم وجود خطة ادارية ومالية متكافئة.

مخصصات برنامج التعليم لرياض الأطفال حسب الأنشطة والمشاريع						(بالدينار)
تأشيري		مقدر	إعادة تقدير	مقدر	فعلي	الأنشطة و المشاريع
2014	2013	2012	2011	2011	2010	
2,851,750	2,486,000	2,459,000	2,463,000	2,463,000	1,798,465	التنفقات الحارية
2,851,750	2,486,000	2,459,000	2,463,000	2,463,000	1,798,465	601 تدريس طلاب مرحلة رياض الاطفال
3,430,000	3,793,000	2,255,000	2,345,000	6,345,000	379,567	التنفقات الراسمالية
280,000	393,000	380,000	345,000	345,000	379,567	001 مشروع ادارة برنامج التعليم لرياض الاطفال
3,150,000	3,400,000	1,875,000	2,000,000	6,000,000	0	002 اضافات غرف صفية لرياض الاطفال
3,430,000	3,793,000	2,255,000	2,345,000	6,345,000	379,567	البرنامج / خزينة
6,281,750	6,279,000	4,714,000	4,808,000	8,808,000	2,178,032	مجسوع البرنامج

ومن جهة أخرى فقد حدد مشروع التطوير التربوي نحو الإقتصاد المعرفي II ERFKE مرحلة الطفولة المبكرة كأحد الأولويات التي يجب التركيز عليها في مرحلة المقبلة من التطوير من خلال تعزيز طرق واساليب دعم البرامج التي تسعى الى تحسين نوعية التعلم وجودته في مراحل الطفولة المبكرة من جهة والى تكافؤ الفرص التعليمية للاطفال جميعهم من جهة أخرى.

وتركز المرحلة الرابعة من هذا المشروع بتطوير النوعية المتاحة لتعليم الطفولة المبكرة عبر التوسع في انشاء رياض الاطفال لتغطي المناطق النائية والفقيرة وزيادة الكفاءة المؤسسية للمشرفين على تعليم الطفولة المبكرة. ووضع خطة لتطوير مهنية معلمي رياض الاطفال.

فوائد رعاية وتعليم مرحلة الطفولة المبكرة

ثبت أن خدمات الطفولة المبكرة أكثر نفعاً لأكثر الفئات حرماناً وأن الفتيات المسجلات في برامج الطفولة المبكرة لديهن استعداد أفضل للمدرسة ويبقهن فترة أطول. كما تساهم رعاية وتعليم مرحلة الطفولة المبكرة:

1. تلبية احتياجات الاطفال في مجال الصحة والتغذية بحيث تشير الدراسات الى ان 46.6% من طلبة الأردن يعانون من نقص فيتامين أ بحيث تصل اعلى نسبة في الجنوب 52.6%، اما عن فقر الدم الأنيميا فيعاني 12.8% من طلبة الجنوب منه. وتشير الدراسات الى ان فقر الدم الأنيميا يؤثر بشكل مباشر على مستويات التركيز لدى الطلبة. وقدرتهم على التعلم ويؤدي كذلك الى توقف النمو ولذا فيمكن للرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة ان تكشف وجود الإعاقات وبعض الامراض في مرحلة مبكرة يمكن فيها تقديم الدعم والتدخل المناسبين وضمان التعامل معها بشكل مناسب. فكما أوردنا أنفاص فان نسبة الإعاقات في محافظة معان هي 9.2% بحيث تقترب من الحد الأعلى للتقدير على المستوى الوطني (دراسة وضع الطلبة الغذائي في الأردن، وزارة الصحة ، 2003)

2. توفير فترة انتقال سلسلة الى المدرس الابتدائية وبالتالي تحصيل افضل في المراحل الابتدائية والثانوية. فمن الجدير بالذكر ان معدلات النجاح في امتحان الثانوية العامة في قضاء الجفر - معان تدنت الى 36% بينما وصلت هذه النسبة الى 58% على مستوى المملكة.

3. يسهم وجود رياض الاطفال في تمكين المرأة من المشاركة في سوق العمل لوجود مكان مختص لرعاية اطفالها في مرحلة ما قبل المدرسة. بحيث تشير الأرقام التي أصدرتها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي أن نسبة النساء العاملات في الأردن بلغت 23.1% من مجموع المشتغلين. وعلى الرغم من قلة عدد النساء العاملات في محافظات الجنوب مقارنة بالعاصمة الا ان محافظة معان تعتبر من أعلى المحافظات من حيث اسهام عمل المرأة في متوسط

دخل الأسرة في المملكة بنسبة 16.8% . مما يعني ان عددا كبيرا من الأسر الفقيرة في محافظة معان والمناطق الريفية والفقيرة فيها تعتمد على عمل المرأة وبالتالي فان توفير رياض الاطفال سيمنح المرأة من المشاركة بسوق العمل بطريقة أكثر فاعلية.

4. أهمية مرحلة الطفولة المبكرة وعلاقتها بحقوق الإنسان الأخرى، كالحق بالحياة والرعاية والتعليم المعترف بها ضمن الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل

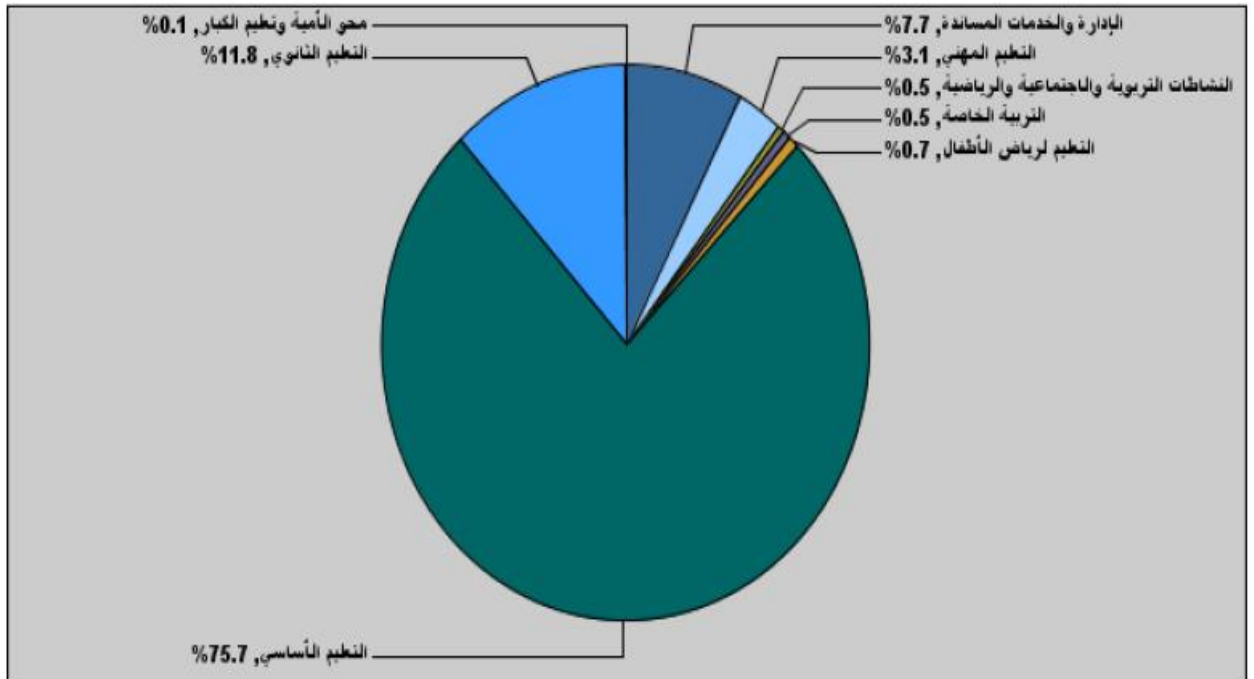
١ .توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجها نحو:
أ تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها،
ب تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة،
ج تنمية احترام ذوى الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمة الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته،
د إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصدقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين،
هـ تنمية احترام البيئة الطبيعية.

التحديات التي تواجه قطاع تعليم رياض الأطفال

- تشكل النفقات على قطاع الطفولة المبكرة اقل من 1 % من اجمالي النفقات في وزارة التربية والتعليم لجميع البرامج. وتشير دراسة المجموعة الاستشارية حول رعاية وتنمية الطفولة المبكرة لعام 2011 الى ان الاهداف الدنيا لموازنة الطفولة المبكرة يجب ان لا تقل عن 10% من موازنة التعليم .
- تحدد وزارة التربية والتعليم اولى اهدافها والتحديات التي تواجهها ب "زيادة نسبة الإلتحاق في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة في المناطق الريفية والفقيرة) الأقل نموا والأكثر حاجة.

- لا تزال نسبة الالتحاق برياض الأطفال في المناطق الريفية والفقيرة متدنية اذ تصل الى 30% فقط عام 2009 حسب تقرير دائرة الموازنة العامة.
- الأطفال غير جاهزون للمدارس والمدارس غير جاهزة للأطفال : يؤدي افتقار الدعم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة الى عدم جاهزية الاطفال لدخول مرحلة التعليم الابتدائي وتشتت الانتباه في الصفوف. كما يبلغ عدد رياض الاطفال المجهزة 833 فقط حسب تقرير وزارة التربية والتعليم.
- يغطي مشروع التغذية المدرسية 39% فقط من طلبة رياض الأطفال. وهم الطلبة المتواجدون في رياض اطفال داخل المدارس الأساسية فقط. ومما لا شك فيه انه من المهم اطلاق مبادرات لكسب التأييد لشمول جميع رياض الاطفال في مشروع التغذية لفوائده العديدة:
- تشجيع الأهالي على ارسال ابنائهم الى رياض الأطفال
- تخفيف الاعباء المالية المترتبة من مصاريف الوجبات التي يشتريها الاهالي لابناءهم. بحيث وصلت نسبة الاسر التي تعتمد كلياً على مساعدات صندوق المعونة الوطنية 39% في بعض مناطق معان.
- تناول الوجبة المدعمة يخفف من الشعور بالجوع ويعطي طاقة للأطفال كما انه يخفف من نقص الفيتامينات والمعادن.
- تشير دراسة "تقييم برنامج التغذية المدرسية على طلبة المدارس الحكومية لعام 2010" التي أجراها الديوان الملكي الهاشمي الى ان 85% من الطلبة يأكل الوجبة بالكامل أو أي جزء منها ويأخذ المتبقي الى البيت.
- وجود حواجز مادية وأجتماعية و اقتصادية وغيرها التي تحول دون الحصول على الخدمات التي يتم تقديمها للأطفال الصغار. وأفتقار الروضات الى مرافق ومعدات كافية ومناسبة وذات صلة بالأطفال الصغار، بما في ذلك ملاعب مُجهّزة تجهيزاً جيداً ومساحات مُغلقة

إجمالي النفقات لعام 2012 موزعة حسب البرامج



التوصيات:

تتضمن توصيات هذه الدراسة حزمة من الخطط والمبادرات اللازمة لتحسين وضع الطفولة المبكرة بالاستناد الى ما هو موجود حالياً من خطط على المستوى الوطني:

- أولاً: انشاء التحالفات والضغط من أجل جعل الحاق الأطفال في رياض الأطفال في جميع مناطق جيوب الفقر الزامياً، فمما لا شك فيه ان الرعاية والتعليم في الطفولة المبكرة باتت هدفاً أساسياً من اهداف الالفية الجديدة، بحيث اقرت اليونسكو في مؤتمرها العالمي الذي عقد عام 2010 ان رعاية وتعليم الطفولة المبكرة حق للطفل يبدأ منذ الولادة.
- ثانياً: تدريب معلمي ومعلمات رياض الأطفال على وسائل التربية والتعليم الحديثة الى جانب تطوير المعلمين مهنيا وتطوير المناهج الدراسية و تعزيز مشاركة الوالدين ووضع معايير وطنية تجعل من هذه المحاور عناصر أساسية في نظام التعليم في الأردن.
- ثالثاً: اشراك المجتمع المحلي في عملية كسب التأييد والترويج لأهمية مرحلة التعليم المبكر وخصوصاً ما له من أهمية على تطور الأطفال و تمكين الأسر التي تعيلها النساء من العمل بشكل منتظم أو في وظائف رسمية من خلال توفير مكان متخصص لرعاية الأطفال.

- رابعاً: العمل مع الجهات الحكومية لتحسين الخدمات الموجهة لرياض الأطفال تحديداً في مناطق جيوب الفقر، وخصوصاً مشروع التغذية المدرسية الذي سيشكل دافعاً أساسياً للأهالي للارسال أبناءهم الى رياض الأطفال.
- خامساً: التشبيك مع المنظمات العاملة في مجال تطوير البني التحتية مثل مبادرة مدرستي لتوسيع نطاق عملها ليشمل رياض الأطفال في المناطق الفقيرة.
- سادساً: العمل مع وزارة التربية والتعليم لتحديد مخصصات مستقلة لصيانة مباني رياض الأطفال من موازنة الوزارة تخصيص مزيد من الموارد للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من موازنات التعليم (ما لا يقل عن نسبة 8%) وتعزيز تحليل الموازنة ومراقبتها فيما يتعلق بالرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- سابعاً: ضمان وجود سياسة لمرحلة الطفولة المبكرة مع كيان يكون مسؤولاً عن الخدمات التي يتم تقديمها للأطفال الصغار، ويفضل أن تكون وزارة التربية والتعليم، فهذا نجح ونحشد خدمات فنية مختلفة مثل التعليم والصحة والشؤون المالية والتخطيط والرعاية الاجتماعية والتنمية الريفية.
- ثامناً: يجب أن يتم دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في برامج شاملة للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ويجب أن يتم إيلاءهم الاهتمام اللازم.
- تاسعاً: تحسين ظروف خدمة المعلمين ومقدمي الرعاية وغيرهم من المهنيين العاملين في مجال الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.